

عنية الأئمة النقاد بعلل المتنون

«دراسة تطبيقية من خلال شرح علل الترمذى لابن رجب»

The Care of the Critical Imams with the Reasons of the Text “An Applied Study through “Explanation of the Reasons of Al-Tirmidhi by Ibn Rajab”

* أ/ يوسف تريعيه

معهد العلوم الإسلامية - جامعة الوادي (الجزائر)

Youcef.tre@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/10/26 تاريخ القبول: 2021/11/14 تاريخ النشر: 2021/11/14



ملخص: تناولنا في هذا البحث الذي هو بعنوان: عنية الأئمة النقاد بعلل المتنون "دراسة تطبيقية من خلال " شرح علل الترمذى لابن رجب" أحد أهم القضايا التي تُطرح دائمًا، والتي هي: مدى عنية أئمة الحديث بمتون الحديث وتقديرها وتحليلها، وذلك من خلال: "شرح علل الترمذى" لابن رجب. ولا يمكن أن ثبت اهتمام الأئمة بمتون الحديث إلا بدراسة تطبيقية على بعض المتنون التي تعرض لها ابن رجب في كتابه. وقصدنا من خلال هذه الدراسة: تحديد ملامح مناهج الأئمة في التعامل مع علل المتنون، وذلك من خلال قواعد تدل على رسوخ ووضوح منهجهم في التعامل مع علل المتنون. ومن أجل أن نعرف هذه القواعد التي استعملت في تعليل المتنون بشكل مستقل عن الأسانيد كانت دراستنا بالشكل الآتي: أولاً: عنية الأئمة بمتون الحديث وعلاقة المتن بالعلل؛ ثانياً: أهم أنواع علل المتنون من خلال كتاب "شرح علل الترمذى"، وهذه الأنواع المختارة هي: العلل المتعلقة بالإدراج والشذوذ والنكارة والاضطراب في المتن. من خلال هذه الدراسة يتضح لنا أنه قد يحكم على الحديث من خلال تعليل منه دون دراسة إسناده.

الكلمات المفتاحية: العلل؛ المتنون؛ ابن رجب؛ الأئمة النقاد؛ الترمذى.

Abstract : In this research, which is entitled: The Care of the Critical Imams with the Reasons of the Text “An Applied Study through “Explanation of the Reasons of Al-Tirmidhi by Ibn Rajab”, is one of the most important issues that are always raised, which is: the extent to which the Imams of hadith care and interest in the texts of the hadith, their criticism and justification, through: Explanation of the ills of al-Tirmidhi by Ibn Rajab. In order to know these rules and evidence that they used in studying the texts and their explanation independently of the chains of transmission, our study was as follows: First: The imams' attention to the text of hadith and the relationship of the text to the ills. Second: The most important types of ills of the texts through Ibn Rajab's book explaining the ills of al-Tirmidhi, and these selected types were as follows: The issues related to the inclusion in the text. Issues related to anomalies and oddities in the text. Issues related to the disorder in the text.

Keywords: Reasons; the Text; Ibn Rajab; the Critical Imams; Al-Tirmidhi.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره، وننحو بالله من شرور أنفسنا وسیئات أعمالنا، من يهدى الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

إن من نعم الله العظيمة على هذه الأمة حفظ دينها بحفظ كتابه العزيز، وسنة نبيه الكريم، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْذِكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٥٩] وهذا الوعد والضمان بحفظ الذكر يشمل حفظ القرآن، وحفظ السنة النبوية - التي هي المفسرة للقرآن وهي الحكمة المنزلة كما قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ١١٣]، وقد ظهر مصداق ذلك مع طول المدة، وامتداد الأيام، وتواتي الشهور، وتعاقب السنين، وانتشار أهل الإسلام، واتساع رقعته، فقيض الله للقرآن من يحفظه ويحافظ عليه.

وأما السنة فإن الله تعالى - بفضله ومنتها وحكمته - وفق لها حفاظاً عارفين، وجهابذة عالمين، وصيارة ناقدين، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فتفرغوا لها، وأنفوا أعمارهم في تحصيلها، فجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء وأوفره.

وقد خلف لنا هؤلاء الأئمة الحفاظ ثروة علمية زاخرة، من تأمل في فنونها وعلومها المختلفة علم الجهد الشاق، والصبر الطويل، الذي بذله سلفنا وعلماؤنا في جمعها، وبيانها والاستنباط منها، وتميز ضعيفها من صحيحها، وبدل الغالي والنفيس في سبيل ذلك، وعلم أيضاً مقدار ما حظي به السلف من تأييد رباني وفضل إلهي وتوفيق سماوي لما صدقوا في الطلب والعلم والعمل والدعوة وصبروا على ذلك

﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الجمعة: ٥٤]

ومن هذه الثروة العلمية وجوانبها جانب العناية بعمل الحديث وبيانها، فإن لعلم علل الحديث دوراً كبيراً ودقيقاً في حفظ السنة النبوية، وهو يحكي التطور النقدي عند نقاد الحديث وحفظه لما تنوّعت وخفيت وغمضت أخطاؤ وأوهام الرواية، وسرت إلى روایات الثقات.

ومن أبرز معالم النقد التي اهتموا بها: قواعد نقد متون السنة عموماً وتحليلها على وجه الخصوص، من خلال قرائن وضوابط علمية دقيقة وواضحة المعالم، وقد وجدت في كتاب "شرح علل الترمذى" لابن رجب مادة علمية خصبة ومتعددة وهامة تبين مدى اهتمام الأئمة - رحمهم الله - بعمل المتون، وذلك لما في هذا الكتاب من قواعد ثمينة في علم العلل، كما وجدت له أحکام موقفة في تتبع مناهج الأئمة في نقد متون الحديث.

1.1. إشكالية البحث:

كثيراً ما يطرح بعض الدراسين والكتاب والباحثين في مجال السنة مسألة اهتمام أئمة الحديث بالسند

دون النقد، والكثير يذهب إلى الاعتقاد السائد أن نقاد الحديث كان همهم السند فقط في الدراسة، هل هذا لادعاء صحيح؟

إذا كان هذا الرأي غير صحيح وان أئمة الحديث كانوا يهتمون بمتون، ما هي الأدلة العلمية التطبيقية التي ثبتت عنایة أئمة الحديث بمتون السنة؟

هذا ما نود الإجابة عليه من خلال بحثنا هذا بحول الله تعالى

1.2. أهداف الدراسة:

- إبراز عنایة المحدثين بمتون الأحاديث، وأن ذلك يعد منهجاً متكاملاً في نقد المتن والحكم عليه بمعزل عن إسناده.

- البرهنة من خلال الدليل العملي التطبيقي أن الأئمة لا يهتمون بالأسانيد فقط كما يتورهم البعض.

- التعرف على الضوابط والقواعد التي استعملها الأئمة في تعليلهم لمتون الحديث.

1.3. المنهجية المتّبعة في البحث:

1) وثقت المعلومات الموجودة في البحث من المصادر الأصلية لكل معلومة ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

2) التزرت بكتاب الآيات القرآنية بالخط العثماني، وترقيتها بترقيم المصحف الشريف برواية حفص عن عاصم، وعزوها إلى مواضعها من المصحف الشريف، بذكر السورة، ورقم الآية بين معقوفين هندسيين [].

3) تخريج الأحاديث الواردة في البحث من مصادر السنة الأصلية وفق المنهج العلمي في التخريج، والحكم عليها.

4) لم أترجم أي علم من الأعلام الذين ذكروا في البحث، مخافة طول البحث، ولكثرتهم واحتقارهم الكثير منهم؛ لأن قصدي من هذا البحث العلمي معرفة المنهج وتحليله وليس ترجمة الأعلام.

(5) طريقة التهميش اتبعت فيها ما جاء في شروط المجلة، قائمة المراجع طريقة (APA)

1.4. خطة البحث:

مقدمة

المبحث الأول: عنایة الأئمة بمتون الحديث وعلاقة المتن بالعلل
تمهيد:

المطلب الأول: عنایة أئمة الحديث بمتون الحديث عموماً

المطلب الثاني: علاقة العلل بمتون الحديث

المبحث الثاني: أهم أنواع علل المتون من خلال كتاب ابن رجب "شرح علل الترمذى"

المطلب الأول: العلل المتعلقة بالإدراج في المتن
 المطلب الثاني: العلل المتعلقة بالشذوذ والنکارة في المتن
 المطلب الثالث: العلل المتعلقة بالاضطراب في المتن
 خاتمة.

2. المبحث الأول: عنية الأئمة بمتون الحديث وعلاقة المتن بالعلل

1.2. تمهيد:

لقد كان لعلماء الحديث ونقاده عنية خاصة بمتن الحديث وكل ماله علاقة بعلم المتن، ودليل ذلك كثرة اهتمامهم بغرير المتنون والشاذ فيها، وشرح المتنون والاهمام بغريب الحديث والمضطرب منه والزيادات وما رُوى منه بالمعنى وما نُقل منه بنصه من دون تصرف في الألفاظ، والمدرج فيه وغيرها من علوم المتن الكثيرة التي اهتم بها العلماء، هذا كله يفتد الزعم القائم على أن علماء الحديث اهتموا بالسند دون المتن في دراستهم للحديث النبوي الشريف، وكل ما ذكرته من علوم للمتن مثبت في أمهات كتب الأئمة.

2.2. المطلب الأول: عنية أئمة الحديث بمتون الحديث عموماً

أولاً: المتن كما عرفه ابن حجر فقال: "والمتن: هو غاية ما يتنهى إليه الإسناد من الكلام" (حجر، 1422هـ، صفحة 130)

المقصود من نقد المتنون معرفة ما تقبل نسبته إلى رسول الله، وما لا يقبل.

وقد تعرض المحدثون لدراسة المتن من جوانب يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام هي:

1- علوم المتن من حيث قائله، وهي أربع: الحديث القدسي، المرفوع، الموقوف، المقطوع.
 2- علوم شارحة للمتن، نبحث منها: غريب الحديث، أسباب ورود الحديث، ناسخ الحديث ومنسوخه، مختلف الحديث، محكم الحديث.

3- علوم تنشأ من مقاولة المتن المروي بالروايات والأحاديث.

ثانياً: إن الواقع العملي للمحدثين النقاد يشهد أنهم جمعوا بين الحديث وفقهه، ولهذا قاموا بفقد المرويات أسانيدها ومتوتها، وإذا أردت التأكد من هذا فعليك مراجعة كتاب التمييز للإمام مسلم، وسائل كتب العلل ومصادر تراجم الضعفاء. وهذا الإمام الحاكم يشرح لنا هذه الحقيقة؛ حين يقول:

"فأما فقهاء الإسلام أصحاب القياس والرأي والاستنباط والجدل والنظر فمعروفون في كل عصر وأهل كل بلد ، ونحن ذاكرون - بمشيئة الله - في هذا الموضوع فقه الحديث عن أهله ليستدل بذلك على أن أهل هذه الصنعة من تبحر فيها لا يجهل فقه الحديث؛ إذ هو نوع من أنواع هذا العلم، فمن أشرنا إليه من أهل الحديث: محمد بن مسلم الزهرى، ويحيى بن سعيد الأنصارى، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعى، وسفيان

ابن عيينة، وعبد الله بن مبارك، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن يحيى التميمي، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وإسحاق بن راهويه الحنظلي، ومحمد بن يحيى الذهلي، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، ومسلم ابن الحجاج، وعثمان بن سعيد الدارمي، وأبو عبد الله محمد بن نصر المروزي، وأبو عبد الرحمن النسائي، وابن خزيمة (الحاكم أ.، 1397هـ/1977م، صفة 63)

ذكر الحكم مع كل واحد منهم شيئاً من فقههم، وهناك كثير من النقاد الذين جمعوا الحديث والفقه كالإمام مالك والشافعي وأبي داود والترمذى وسفيان الثورى ومنصور بن المعتمر والإمام الدارقطنى والبيهقي وغيرهم، وهم كثراً، يحتاج ذكرهم إلى تأليف مستقل.

فيه من المحدثين من لم يتفقه وكان جل همهم حفظ الأحاديث وروايتها لكن أن نعمم هذا الحكم على كل نقاد الحديث جميعاً فهذا لا يصح، لأنَّه يؤدي إلى إنكار جهودهم المتكاملة وتميزهم بالنظر الثاقب إلى الإسناد والمتن جميعاً، ولم تكن دراستهم محصورة في الأسانيد أبداً، كما روج المستشرقون لإثارة الشكوك في نفوس المسلمين حول مكانة السنة النبوية التي هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، والله المستعان.

3.2. المطلب الثاني: علاقة العلل بمتون الحديث

العلل التي تقع في المتون كثيرة ومتعددة كما سنعرف، وهذه العلل منها ما هو خفي وما هو ظاهر، ومنها ما هو قادح ومنها الغير قادح.

ومثال القادح: تغيير المعنى في المتن، وهذا النوع قليل جداً في الأحاديث المعللة بحمد الله، مما يدل على اهتمامهم بالفاظ الحديث أكثر من الأسانيد، ومن أشهر الأمثلة في ذلك قول ابن أبي حاتم في عله: «سألت أبي عن حديث رواه علي بن عياش عن شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: كان آخر الأمر من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار. فسمعت أبي يقول: هذا حديث مضطرب المتن، إنما هو إن النبي ﷺ أكل كتفاً ولم يتوضأ، كذا رواه الثقات عن ابن المنكدر عن جابر، ويحتمل أن يكون شعيب حديثه من حفظه فوهم فيه» (الدارقطني، 1427هـ، صفة 1/64، 66)

وبسبب ذكري لهذا المثال بالذات هو: توضيح مدى اهتمام وعناء الأئمة رحمهم الله بالمتون.

ويمكننا أن نرجع علل المتون إلى الأنواع التالية:

1- ما كانت علته إحالة المعنى كلياً أو جزئياً.

2- ما كانت علته تحريفاً في لفظ من الفاظه.

3- ما كانت علته مخالفة الراوي الذي رواه لمقتضاه.

4- ما كانت علته إدراج كلام آخر فيه ليس منه.

5- ما كانت علته أنه لا يشبه كلام النبوة.

ولقد تكلم ابن رجب -رحمه الله- عن هذه الأنواع على بشكل مفصل ودقيق في كتابه "شرح علل الترمذى" مع التمثيل لهذه الأنواع كلها، لمن أراد أن يرجع إليها ويستفيد منها.

ومن طرائق معرفة العلة عند أئمة الحديث نقد المتون وإعلالها، وذلك بأمور أهمها:

- أنهم يعرفون الكلام الذي يشبه كلام النبي ﷺ من الكلام الذي لا يشبه كلامه، قال ابن أبي حاتم عن أبيه: "نعلم صحة الحديث بعده ناقليه وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون مثله كلام النبوة، ونعرف سقمه وإنكاره بتفريغه من لم تصح عدالته بروايته" (حاتم، 1271هـ/1952م، صفحة 1/351).

ولذلك تجدهم كثيراً ما يضعفون الحديث الذي في متنه نكارة وغرابة ولو كان إسناده ظاهره الصحة.

- قد يكون متن الحديث سمج المعنى أو مخالفًا للقرآن فيعلونه بذلك

- قد يكون سبب تعليفهم مخالفة القرآن، وكثيراً ما ردوا الحديث لهذا السبب

- ومن طرق الإعلال عند المتقدمين إعلال الحديث إذا دلّ على معنى يخالف المعنى الذي دلت عليه

الأحاديث الصحيحة:

وللمتقدمين طرائق كثيرة في إعلال متون الحديث ذكرت أهمها لا كلها لأنها يطول استيعابها، إنما أشرت لأبرزها، أما الأمثلة لم اذكرها لأن محلها المبحث الثاني التطبيقي.

ونقد المتون وإعلالها عند أئمة الحديث بابه واسع وأمثلته كثيرة.

وهذا الأمر عكس المتأخرین، فمنهم من يصحح الأحاديث أو يحسنها مغفلًا هذا الجانب في التعليل والاعتماد على علل الأسانيد فقط أو العلل الظاهرة بقرائن نظرية بحثة.

3. المبحث الثاني: أهم أنواع علل المتون من خلال كتاب ابن رجب "شرح علل الترمذى"

1.3. المطلب الأول: الهلل المتعلقة بالإدراج في المتن:

أولاً- تعريف الإدراج:

- لغة: اسم مفعول من "أدرجت" الشيء في الشيء، إذا أدخلته فيه وضمنته إياه، وكذا لف الشيء في الشيء. (الأزهري، 2001م، صفحة 3/475)

- اصطلاحاً: عرفه الإمام النووي رحمه الله بقوله: (هو أقسام:

أحدها: مدرج في حديث النبي ﷺ، بأن يذكر الرواية عقبيه كلاماً لنفسه أو لغيره، فيرويه من بعده متصلة، فيتوهم أنه من الحديث.

الثاني: أن يكون عنده متنان بإسنادين؛ فيرويهما بأحدهما.

الثالث: أن يسمع حديثاً من جماعة مختلفين في إسناده أو متنه؛ فيرويه عنهم باتفاق، وكله حرام،

وصنف فيه الخطيب كتاباً شفياً وكفى. والله أعلم). (النووي، 1405هـ/1985م، صفحة 46) من خلال تعريف النووي وغيره من أئمة المصطلح يتبين أن الإدراج يكون في السند ويكون في المتن، وسيتناول البحث الإدراج محصوراً في المتن.

ثانياً - علاقة العلة بالإدراج في المتن:

اهتمَّ أئمة الحديث رحمهم الله تعالى بتصفيية حديث رسول الله ﷺ من حديث غيره من الصحابة الكرام والرواة رحمهم الله، وذلك من خلال إخراج أي إدراج في متون السنة ولو كان ذلك قليلاً، لكنهم اهتموا به، وهذا دليل علميٌّ تطبيقيٌّ على مدى اهتمام أئمة الحديث بالمتن وليس بالأسانيد فقط. من ذكر هذا النوع في التعليل الذي يدخل على المتن - وعادة ما يكون غير ظاهر - هم: ابن المديني، وابن أبي حاتم، والدارقطني في عللهم، وسائل مثلاً واحداً عن تناول هؤلاء الأئمة لهذا النوع من التعليل:

قال الإمام البرقاني رحمة الله: (وسائل - الدارقطني رحمة الله) - عن حديث حصين المزني قال: قال علئي بن أبي طالب رضي الله عنه على المتبادر: أيها الناس، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يقطع الصلاة إلا الحدث - لا أستحييكم مما لا يستحيي منه رسول الله ﷺ»، قال: - والحدث أن يفسر أو يضرط». (أحمد، 1421هـ/2001م، صفحة 2/364)

فقال - الدارقطني -: هو حديث يرويه أبو سنان ضرار بن مرة، واختلف عنه؛ فرواه حبان ومندل ابن علي، عن أبي سنان، عن حصين المزني، عن علي.

وخالفهما أبو بكر بن عياش؛ فرواه: عن أبي سنان، عن الحكم بن عتيبة، عن شريح بن هانئ، عن علي، وفي متن الحديث زيادة: (إذا توضاً الرجل فهو في صلاة ما لم يحدث)، ويشبه أن يكون الصحيح قول مندل وحبان، والله أعلم، وقال أبو مسعود: أحمد بن الفرات في هذا الحديث، عن شيخ له، عن أبي بكر بن عياش، عن أبي سنان، عن الحكم، عن القاسم بن مخيمرة، عن شريح، عن علي، ولم يتابع عليه). (الدارقطني، 1427هـ، الصفحات 3-189)

والعلة التي أشار إليها الدارقطني رحمة الله هي: أنَّ أبو بكر بن عياش وهم، فزاد في المتن لفظة: (إذا توضاً الرجل فهو في صلاة ما لم يحدث)، وهي زيادة ليست من أصل الحديث ولا الرواية.

ثالثاً - التعليل بالإدراج عند ابن رجب رحمة الله

اهتمَّ ابن رجب رحمة الله بهذا النوع من العلل رغم قلته ودقّته، ومن الأمثلة على ذلك ما يأتي:

قال ابن رجب رحمة الله: (قال البرقاني: سألت الدارقطني - وأبو الحسين بن المظفر حاضر - عن جعفر بن بركان، قال: فقالا جميعاً: قال أحمد بن حنبل: يؤخذ من حديثه ما كان عن غير الزهري، فأما عنه فلا).

قلت: لقد لقيه، فما بلاوه؟ قال: ربما حدث الثقة عن ابن برقان عن الزهرى، ويحدثه الآخر عن ابن برقان، عن زهرى، أو يقول: بلغنى عن الزهرى. قال: فأما حديثه عن ميمون بن مهران، ويزيد ابن الأصم ثابت صحيح... وأما الكلام فىروى من غير حديث الزهرى بأسانيد صالحة، ما خلا «الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر» فالرواية فيها لين.

وقال مسلم في كتاب التمييز: جعفر بن برقان، أعلم الناس بميمون بن مهران، ويزيد بن الأصم، فأما روایته عن غيرهما، كالزهرى، وعمرو بن دينار، وسائل الرجال فهو فيها ضعيف الركن، رديء الضبط في الرواية عنهم). (رجب، شرح عمل الترمذى، 1407هـ/1987م، الصفحات 791-793)

أعلَّ ابن رجب رحمه الله الحديث بسبب الإدراجه الذي أدرجه جعفر بن برقان في الحديث بعض الزيادات التي ليست في الحديث من طرق أخرى.

2.3. المطلب الثاني: الهلل المتصلة بالشذوذ والنكارة في المتن:

أولاً- تعريف الشذوذ:

- لغة: شَذَّ عَنْهُ يَشِذُّ وَيَشُذُّ شُذُوذًا: افْرَدَ عَنِ الْجُمْهُورِ وَنَدَرَ، فَهُوَ شَاذٌ، وَأَشَذُّهُ غَيْرُهُ، وَسَمِّيَ أَهْلُ النَّحْوِ مَا فَارَقَ مَا عَلَيْهِ بِقِيَةً بِأَبِيهِ وَافْرَدَ عَنْ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهِ شَاذًا. (منظور، 1414هـ، صفحة 494)، و(الشاذ: المنفرد، أو الخارج عن الجماعة، وما خالف القاعدة أو القياس، ومن الناس: خلاف السوي، وفي علم النفس ما ينحرف عن القاعدة أو النمط، وتستعمل صفة للنمط أو السلوك). (مصطفى، د.ت، صفحة 476/1)

- اصطلاحاً: قال الشيخ طاهر الجزائري: (اختلفوا في حد الحديث الشاذ؛ فقال جماعة من علماء الحجاز: هو ما روى الثقة مخالفًا لما رواه الناس، وعبارة الشافعي في ذلك: "ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره؛ إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس". (الحاكم 1.، 1397هـ/1977م، صفحة 119)

وقال أبو يعلى الخليلي: "الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد؛ يشد شيخ ثقة كان أو غير ثقة، مما كان من غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتاج به" (يعلى، 1409هـ، صفحة 176). فلم يشترط في الشاذ تفرد الثقة بل مطلق التفرد.

وقال الحاكم: "الشاذ هو الحديث الذي يتفرد به ثقة من الثقات وليس له أصل بمتابعة لذلك الثقة" (الحاكم 1.، 1397هـ/1977م، صفحة 119)، فلم يشترط فيه مخالفة الناس، وذكر أنه يغاير المعلم من حيث إن المعلم وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه من إدخال حديث في الحديث، أو وهم راو فيه، أو وصل مرسل، ومحو ذلك، والشاذ لم يوقف فيه على علة لذلك.

قال بعض العلماء: وهذا مشعر بأنه أدق من المعلم، فلا يمكن من الحكم به إلا من مارس الفن وكان

في الذروة العليا من الفهم الثاقب والحفظ الواسع). (الطاهر بن صالح، 1416هـ/2005م، صفحة 512/1) يتبين من خلال هذا الكلام أن علماء مصطلح الحديث اختلفوا في تعريف الحديث الشاذ على أقوال:

- فمنهم من قال: إن الشاذ هو ما خالف فيه الثقة الثقات، أو من هو أوثق منه، وهذا الكلام منقول عن الشافعي رحمه الله وغيره.
- ومنهم من قال: إن الشاذ هو: مطلق التفرد في الإسناد؛ سواءً أكان راوي هذا الإسناد ثقة أو غير ثقة، وهو قول الخليلي.

- ومنهم من قال: إن الشاذ هو: الإسناد الذي ينفرد به الثقة؛ سواءً خالف الثقات أو لم يخالف.
- والتعريف المعتمد عند أهل المصطلح: أن الشاذ هو ما خالف فيه الثقة الثقات، أو من هو أوثق منه. وهذا الكلام منقول عن الشافعي وغيره.

ثانياً - علاقة الشذوذ بالعلل:

إن إعلال الحديث بالشذوذ يعتبر من أصعب الأمور في موضوعات العلل؛ لأن الكشف على التعليلي بالشذوذ - إثباتاً أو نفيًا - أمر لا يقوى عليه إلا صاحب الاطلاع الواسع جدًا على متون الأحاديث وأسانيدها؛ حتى يمكنه معرفة اتفاق أو انحراف هذا الحديث في جميع الطرق التي ورد بها الحديث أو عدم اتفاقها، وقد ذكر علماء المصطلح أن العلة تطرق إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع لشروط الصحة من حيث الظاهر، ومن هنا تأتي الصعوبة.

مع ذلك، فإن كبار أئمة الحديث كان لهم اهتمام بهذا النوع من التعليل في كتبهم، ومن الأدلة على ذلك ما يأتي:

في بعض الأحيان يتكلمون الشاذ بالنسبة إلى جهة معينة - كنسبة إلى راوٍ كالزهري مثلاً -، أو بلد معين - كمكة، والبصرة، والكوفة -، أو بكونه لم يروه من أهل البصرة، أو الكوفة - مثلاً - إلا فلان، أو لم يروه عن فلان إلا فلان، ونحو ذلك.

فمثلاً تقييد الانفراد بكونه لم يروه عن فلان إلا فلان:

حديث رواه أصحاب السنن الأربعة من طريق سفيان بن عيينة، عن وائل بن داود، عن ابنه بكر بن وائل، عن الزهري، عن أنس، عن النبي ﷺ أنه: «أَوْلَمْ عَلَى صَفِيَّةِ بَسَوِيقٍ، وَتَمَرٍ». (داود، د.ت، صفحة 341/3)

قال الدارقطني في "العلل": (يرويه ابن عيينة، وخالف عنه):

فرواه إبراهيم بن المنذر، وأبو الخطاب: زياد بن يحيى، وعلي بن عمرو الأنصاري، وعبد الله بن محمد الزهري، عن ابن عيينة، عن الزهري، عن أنس.

قال الزهرى من بينهم: عن ابن عيينة: سمعته من الزهرى، ولم أحفظه، فسمعته من آخر.
ورواه سهل بن صقير، عن ابن عيينة، عن وائل، عن داود، عن الزهرى، عن أنس.
وقال إبراهيم بن بشار، وابن أبي عمر: عن ابن عيينة، عن وائل، عن ابنه بكر، عن الزهرى، عن أنس.
وقال أبو العلاء الثورى: محمد بن الصلت: عن ابن عيينة، عن زياد بن سعد، عن الزهرى، عن أنس،
ولم يتابع عليه.

والمحفوظ: عن ابن عيينة، عن وائل، عن ابنه). (الدارقطنى، 1427هـ، صفحة 12/172)
علة هذا الحديث - كما وضح الدارقطنى: وائل بن داود، شذ عن الجماعة التي روتة عن ابن عيينة.
- مثال تقييد الانفراد بالثقة:

حديث أن عمر بن الخطاب ﷺ سأله أبا واقد الليثي ﷺ: ما كان يقرأ به رسول الله ﷺ في الأضحى
والفطر؟ فقال: «كان يقرأ فيهما بـ﴿قَوْلُهُ الْمَجِيد﴾ [ق: 1]، و﴿أَقْتَرَبَ السَّاعَةُ وَانْشَقَ الْقُمَرُ﴾ [القمر: 1]». (مسلم، د.ت، صفحة 2/607)

رواہ مسلم وأصحاب السنن من روایة ضمرة بن سعید المازني، عن عبید الله بن عبد الله، عن أبي واقد
الليثي، عن النبي ﷺ، وهذا الحديث لم يروه أحد من الثقات إلا ضمرة.
علة الحديث شذوذ ضمرة عن بقية الرواة بهذا اللفظ.

- مثال ما انفرد به أهل بلدة:

ما رواه أبو داود، عن أبي الوليد الطيالسي، عن همام، عن قتادة، عن أبي نصرة، عن أبي سعيد ﷺ، قال:
«أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ بفاتحة الكتاب، وما تيسر» (سبق تحريرجه). قال الحاكم: (تفرد بذكر الأمر فيه
أهل البصرة من أول الإسناد إلى آخريه، ولم يشركهم في هذا اللفظ سواهم). (الحاكم ا، 1397هـ/1977م،
صفحة 156)

علة هذا الحديث - كما وضح الحاكم وغيره - شذوذ أهل بلد معينين، وهم أهل البصرة.
تنبيه مهم: عند الأئمة المتقدمين قد يطلقون على الشاذ الفاظاً أخرى، مثل: الغريب، أو الفرد، أو
المنكر.

التعليق بالشذوذ عند ابن رجب رحمة الله: قال ابن رجب رحمة الله: (في حديث أسماء بنت عميس كـ
«تسليبي ثلاثة، ثم اصنع ما بدا لك») (رباب، 1407هـ/1987م، صفحة 2/624)، إنه من الشاذ المطرح؛ مع أنه
قد قال به شذوذ من العلماء: إن المتوفى عنها زوجها لا إحداد عليها بالكلية، كما سبق ذكره في موضوعه.
(رباب، 1407هـ/1987م، صفحة 2/624)

علة هذا الحديث - كما بين ابن رجب رحمة الله - الشذوذ في لفظه، وأنه مخالف للأحاديث الصحيحة

في الإحداد.

3. المطلب الثالث: الهلال المتصلة بالاضطراب في المتن:

لعل من أصعب المهام في علوم الحديث التعليل بالاضطراب في متون الحديث، وذلك لكثره الوجوه المختلف فيها، من هنا يأتي صعوبة ترجيح وجه على غيره.

- مثال بالتعليق بالاضطراب:

1- قال الترمذى: (حدثنا محمد بن إسماعيل الواسطي، قال: سمعت ابن نمير، عن أشعث بن سوار، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنهما، قال: «كنا إذا حججنا مع النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه; فكنا نلبي عن النساء ونرمي عن الصبيان»). (الترمذى، 1395هـ/1975م، صفحة 3/257).

وهذا إسناد ضعيف، فيه "أشعث بن سوار" ضعيف، وأعلل باضطراب متنه، فرواه ابن أبي شيبة، عن ابن نمير، عن أشعث، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنهما، قال: «حججنا مع رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه ومعنا النساء والصبيان، فلبيانا عن الصبيان ورمينا عنهم». (شيبة، 1409هـ، صفحة 3/436)، فهنا جعل "التلبية والرمي عن الصبيان"، وفيما سبق "التلبية عن النساء، والرمي عن الصبيان".

والحديث أعلل ابن القطان (الفاسى، 1418هـ/1997م، صفحة 3/469) باضطراب متنه.

2- قال أبو داود في سنته: (حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا عبد الله بن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، حدثه عن عمارة بن ياسر رضي الله عنهما، أنه كان يحدث «أنهم تمسحوا وهم مع رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه بالصعيد لصلاة الفجر، فضربوا بأكفهم الصعيد، ثم مسحوا وجوههم مسحة واحدة، ثم عادوا فضربوا بأكفهم الصعيد مرة أخرى، فمسحوا بأيديهم كلها إلى المناكب والأباط من بطون أيديهم»). (داود، د.ت، صفحة 1/86)

ورواه "صالح بن كيسان، عن ابن شهاب الزهرى، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس م، عن عمارة بن ياسر م، وفيه: «فقام المسلمون مع رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه، فضربوا بأيديهم إلى الأرض، ثم رفعوا بأيديهم ولم يقضوا من التراب شيئاً، فمسحوا بها وجوههم وأيديهم إلى المناكب...»). (أحمد، 1421هـ/2001م، الصفحات 30-258)

فهنا جعلها ضربة واحدة، وفيما سبق ضربتين، من هنا وقع الاضطراب في متنه.

التعليق بالاضطراب في المتن عند ابن رجب رحمه الله:

قال ابن رجب رحمه الله: (ومنهم عكرمة بن عمارة الإمامي، وهو ثقة، لكن حديثه عن يحيى بن أبي كثير - خاصة - مضطرب، لم يكن عنده في كتاب، قاله يحيى القطان وأحمد والبخاري وغيرهم، وحديثه عن إياس بن سلمة الأكوع متقن، قاله أحمد، وقال في رواية حرب: "هو في غير يحيى ثبت".

وقد أنكر عليه حديثه عن يحيى، عن أبي سلمة، عن عائشة، في استفتاح النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم الصلاة بالليل، وقد خرجه مسلم في صحيحه بلفظ: قالت: كان إذا قام من الليل افتح صلاته: «اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل...». (مسلم، د.ت، الصفحات 1-534)، وخرجه الترمذى (الترمذى، 1395هـ/1975م، صفحة 5/484)، وذكرنا هناك كلام الأئمة بألفاظهم في رواية عكرمة عن يحيى.

وأنكر عليه - أيضاً - حديثه بهذا الإسناد: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور» (خزيمة، د.ت، صفحة 1/8). وقال أحمد في رواية ابنه عبد الله: "هو مضطرب عن غير إIAS بن سلمة، وكأن حديثه عن إIAS بن سلمة صالح" (حنبل، 1422هـ/2001م، الصفحات 1-379). (رجب، 1407هـ/1987م، صفحة 1/345). عَلَّل ابن رجب رحمه الله وضعف رواية "عكرمة بن عمارة الإمامي" بسبب اضطرابه في رواية المتون كما هو واضح من كلامه.

4. خاتمة

بعد إتمام هذا البحث توصلت من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- اهتمام المحدثين بنقد المتن، وهذا الاهتمام قديم، بل إن نقد المتن وُجد قبل نقد السندي، وهذا خلافاً لما زعمه المستشرقون ومنتبعهم من بعض الباحثين العرب.
- السندي والمتن ركنان أساسيان في عملية النقد، ولا يمكن الاستغناء بأحدهما عن الآخر، وأي نقد لا يتضمن إلى هذه الحقيقة لا يعد نقداً علمياً مقبولاً.
- نقد المحدثين نقد علمي متكمال بجميع عناصره
- قد يكون المتن سنه معلوم لكن يُعمل به، وقد يكون سند المتن صحيح ولا يُعمل بمتنه، وهذا من دقائق علم الحديث وعلمه

الوصيات:

- لما تقدم يبدو لي من المهم جداً تشجيع الدراسات التي تربط بين الفقه الحديث، وخصوصاً تلك التي تربط بينه وبين علوم الحديث المختلفة وخاصة علم العلل.
 - ومن القضايا التي يحتاج إلى بحث، قد يتعلّم المتن بكونه مما يستحيل وقوعه زمنياً.
 - من المسائل الدقيقة الجديرة بالبحث، بطلان المتن كونه قد وقع مثله ولم يأخذ حكمه.
 - من البحوث التي تستحق التركيز عليها وتحريرها مسألة بطلان المتن بكونه مما يستحيل وقوعه عقلاً.
- والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

5. قائمة المراجع

- ابراهيم وآخرون مصطفى. (د.ت). المعجم الوسيط. د.ب: دار الدعوة.
- ابن أبي حاتم. (1271هـ/1952م). الجرح والتعديل (المجلد الطبعة الأولى). بحيدر آباد الدكن، الهند- بيروت: مجلس دائرة المعارف العثمانية - دار إحياء التراث العربي.
- ابن أبي شيبة. (1409هـ). الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار (المجلد الطبع الأولي). (تحقيق: كمال يوسف الحوت، المحرر) الرياض: مكتبة الرشد.
- ابن القطان الفاسي. (1418هـ/1997م). بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (المجلد الطبعة الأولى). (تحقيق: الحسين آيت سعيد، المحرر) الرياض: دار طيبة.
- ابن خزيمة. (د.ت). صحيح ابن خزيمة. (تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المحرر) بيروت: المكتب الإسلامي.
- ابن رجب. (1407هـ/1987م). شرح علل الترمذى (المجلد الطبعة الأولى). (تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، المحرر) الزرقاء-الأردن: مكتبة المنار.
- ابن رجب. (1407هـ/1987م). شرح علل الترمذى (المجلد الطبعة الأولى). (تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، المحرر) الزرقاء-الأردن: مكتبة المنار.
- ابن منظور. (1414هـ). لسان العرب (المجلد الطبعة الثالثة). بيروت: دار صادر.
- أبو داود. (د.ت). سنن أبي داود. (تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، المحرر) صيدا- بيروت: المكتبة العصرية.
- أحمد بن حنبل. (1422هـ/2001م). العلل ومعرفة الرجال (المجلد الطبعة الثانية). (تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المحرر) الرياض: دار الخانى.
- الأزهرى. (2001م). تهذيب اللغة (المجلد الطبعة الأولى). (تحقيق: محمد عوض مرعب، المحرر) بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الإمام أحمد. (1421هـ/2001م). مسنن الإمام أحمد (المجلد الطبعة الأولى). (تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، المحرر) د.ب: مؤسسة الرسالة.
- الإمام مسلم. (د.ت). المستند الصحيح. (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المحرر) بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الترمذى. (1395هـ/1975م). سنن الترمذى (المجلد الطبعة الثانية). (تحقيق: أحمد شاكر، المحرر) مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- الجزائري الطاهر بن صالح. (1416هـ/2005م). توجيه النظر إلى أصول الأثر (المجلد الطبعة الأولى). (تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، المحرر) حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية.
- الخليلى أبي يعلى. (1409هـ). الإرشاد في معرفة علماء الحديث (المجلد الطبعة الأولى). (تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، المحرر) الرياض: مكتبة الرشد.
- الدارقطنى. (1427هـ). العلل الواردة في الأحاديث النبوية (المجلد الطبعة الأولى). (تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي ، المحرر) الدمام: دار ابن الجوزي.

- عنية الأئمة النقاد بعلل المتون «دراسة تطبيقية من خلال شرح علل الترمذى لابن رجب»

- العسقلانى ابن حجر. (1422هـ). نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (المجلد الطبعة الأولى).
التحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلى، المحرر) الرياض: مطبعة سفير.
- النسابوري الحاكم. (1397هـ/1977م). معرفة علوم الحديث (المجلد الطبعة الثانية). (تحقيق: السيد معظم حسين، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.
- النووي. (1405هـ/1985م). التقرير والتيسير لمعرفة سنن البشیر التذیر في أصول الحديث (المجلد الطبعة الأولى).
التحقيق: محمد عثمان الخشت، المحرر) بيروت: دار الكتاب العربي.
- النيسابوري أبو عبد الله الحاكم. (1397هـ/1977م). معرفة علوم الحديث (المجلد الطبعة الثانية). (تحقيق: السيد
معظم حسين، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.